الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/303
23 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والأقاليم

تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٣
ثانيا - لمحة عامة لجهود المساعدة الإنسانية	٦ -١٩	٣
ثالثا - الدعم المقدم لعملية السلام	٢٠-٣١	٨
ألف - تقديم المساعدة في مراقبة عملية السلام	٢٠-٢٦	٨
باء - المبادرات المتعلقة بالإنعاش والتعمير والمصالحة الوطنية	٢٧-٣١	١٠

* A/51/150.

96-22168 151096 151096

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
رابعا	- استعراض قطاعي لأنشطة المساعدة الإنسانية	٣٢-٦٧	١٢
	ألف - الأغذية والتغذية	٣٢-٣٧	١٢
	باء - الزراعة	٣٨-٣٩	١٤
	جيم - الصحة والرعاية الطبية	٤٠-٤٦	١٤
	دال - المياه والمرافق الصحية	٤٧-٤٨	١٦
	هاء - التعليم والتدريب	٤٩-٥٢	١٦
	واو - الفئات المستهدفة المحددة	٥٣-٦٧	١٧
خامسا	- المنظمات غير الحكومية	٦٨-٦٩	٢١
سادسا	- المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المانحين	٧٠-٨٢	٢٢
سابعا	- الخلاصة	٨٣-٨٧	٢٤

أولا - مقدمـــة

١ - في القرار ٥٨/٥٠ ألف المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أحاطت الجمعية العامة علما، في جملة أمور، بالتقدم الذي أحرزته الأطراف الليبرية في أبوجا، نيجيريا، نحو حل الصراع بصورة سلمية من خلال تنصيب مجلس دولة وتشكيل الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية الثانية.

٢ - ودعت الجمعية العامة جميع الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تستمر في تزويد ليبريا بالمساعدات التقنية والمالية وغيرها من المساعدات اللازمة لعودة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين وإعادة توطينهم، وإعادة تأهيل المقاتلين. وبنفس الروح، كررت الجمعية العامة نداءها للمجتمع الدولي للإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام، لكي يقوم بمساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الاضطلاع بولايته، وتوفير المساعدة لتعمير ليبريا.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، شددت الجمعية العامة على الحاجة الملحة لأن تحترم جميع الأطراف والفصائل في ليبريا احتراما كاملا أمن وسلامة جميع أفراد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، بتأمين حرية الحركة التامة لهم في كافة أنحاء ليبريا واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة مناخ يفضي إلى النجاح في حل الصراع.

٤ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا أن يواصل بذل جهوده لحشد جميع المساعدات الممكنة داخل منظومة الأمم المتحدة لمساعدة حكومة ليبريا فيما تبذله من جهود للتعمير والتنمية؛ وأن يضع، عندما تسمح الظروف بذلك وبالتعاون الوثيق مع سلطات ليبريا، تقديرا شاملا للاحتياجات بغية عقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة من أجل تعمير ليبريا وتنميتها؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٥ - ويصف هذا التقرير، عملا بذلك القرار، الأنشطة التي اضطلع بها مجتمع المساعدة الإنسانية في ليبريا لتحقيق هذه الأهداف، منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/50/522) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ثانيا - لمحة عامة لجهود المساعدة الإنسانية

٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمم المتحدة جهودها في سبيل دعم عملية السلام في ليبريا، بتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا النزاع، وتوفير احتياجات الطوارئ للمشردين، والوصول إلى السكان المحتجزين وراء الخطوط الأمامية، ووضع برنامج شامل مشترك لإعادة إدماج اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين. وقبل التوصل إلى اتفاق أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٥، كان التشديد على التفاوض

للوصول إلى السكان المحتجزين وراء خطوط القتال. وبعد الاتفاق تحولت الأولويات إلى (أ) توفير المساعدة الإنسانية للسكان في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا؛ (ب) إعادة توجيه برامج الإغاثة نحو البرامج الإنمائية؛ (ج) الاتصال بالحكومة الجديدة؛ (د) تلبية احتياجات الطوارئ للمدنيين المشردين نتيجة لاستمرار القتال بين الفصائل رغم اتفاقها على وقف لإطلاق النار؛ (هـ) وضع خطط لضمان نجاح ما يُتوقع من عمليات لتسريح الليبريين المتأثرين بالحرب، وعودتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم.

٧ - وعقب اتفاق السلام، بُذلت جهود ملحوظة وناجحة لتوسيع الأنشطة الإنسانية في ربوع ليبريا، على سبيل المثال، تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ من الوصول إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها قبل ذلك في مقاطعات غران غدة وسينو ولوفا. وكانت هناك تطورات مشجعة أخرى جارية.

٨ - وإزاء هذه الخلفية، أنشئ مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ليبريا وعُيّن منسق إنساني للأمم المتحدة عقب مشاورات جرت بين الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والجهات المانحة الرئيسية. ووصل المنسق إلى ليبريا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وولاية ودور مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة والمنسق نابعان عن قرار الجمعية العامة الذي أنشئت بموجبه إدارة الشؤون الإنسانية (القرار ١٨٢/٤٦) والتقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام عن ليبريا (S/1995/881). ويعمل المنسق في إطار السلطة الشاملة للممثل الخاص للأمين العام ويقدم تقاريره مباشرة إلى منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة.

٩ - وتتمثل المهمة الأساسية لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في تيسير وضمان توفير المساعدة الإنسانية السريعة والفعالة والجيدة التنسيق إلى المتأثرين بالحرب، وأن يكون مسؤولا مسؤولية مباشرة عن تنظيم وإيصال الخدمات اللازمة لتسريح المحاربين وتنسيق البرامج الرامية إلى تسهيل عودتهم إلى الحياة المدنية المنتجة في المجتمع. ويتألف المكتب من وحدتين: وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم الدعم للمنسق في الاضطلاع بواجباته التنسيقية، ووحدة التسريح وإعادة الإدماج التي تقوم بتنفيذ عملية التسريح وتسهيل المراحل الأولية لإعادة الإدماج. وقام المكتب بتحسين تنسيق إيصال المساعدة الإنسانية وزيادة تدفق المعلومات ونشرها وتقاسمها؛ وساهم في توسيع أنشطة المساعدة الإنسانية إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها حتى ذلك الوقت؛ وبادر باستجابات سريعة لحالات الطوارئ؛ واضطلع بالدعوة في المجال الإنساني؛ ودافع عن مصالح المجتمع الإنساني.

١٠ - وفي خريف عام ١٩٩٥، أنشأت الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ثلاث لجان للعمل مع مجتمع المساعدة الإنسانية، اللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، للتصدي لإعادة توطين اللاجئين والمشردين؛ واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح لتكون مسؤولة عن جميع الأنشطة الرامية إلى نزع سلاح وتسريح المقاتلين؛ واللجنة الوطنية لإعادة التكيُّف لتتناول المعوقين أو المتأثرين نتيجة للحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، كُلّفت وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بمسؤولية تنسيق المساعدة الخارجية وكذلك وضع برنامج لإعادة الإدماج تستهدف جميع الليبريين المتأثرين بالحرب وتنفيذ البرنامج فيما بعد.

١١ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عقدت إدارة الشؤون الإنسانية المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا في نيويورك وشارك في رئاسته الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ورئيس مجلس الدولة الليبري. وكان هدف المؤتمر تعبئة الموارد لدعم عملية السلام والجهود الإنسانية. وحضر المؤتمر ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة والمؤسسات الأخرى.

١٢ - وبعد عملية التسريح غير الناجحة في عام ١٩٩٤، وضعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الصيغة النهائية لخطة جديدة لنزع السلاح والتسريح، وعرضتها على مجلس الدولة للتصديق عليها في خريف عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت مجموعة أساسية من مجتمع المساعدة الإنسانية شملت الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، برنامج مجتمعي شامل لإعادة الإدماج. وقد دعت الاستراتيجية إلى تقسيم البلد إلى ١٣ مركزا/وحدة لإعادة الإدماج والتنمية للمناطق. وتقوم بإدارة هذه المراكز/الوحدات منظمات غير حكومية تعمل مع السلطات المحلية في إطار السلطة الشاملة لهيئة وطنية. وتأتي الأموال اللازمة لدعم هذا البرنامج من الوكالات التمويلية التابعة للأمم المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة فرنسا.

١٣ - غير أن هذه التطورات الإيجابية كانت تجري مقابل خلفية من عدم الاستقرار والأمن السياسي المتزايد. وقد أدى عدم قيام الفصائل المتحاربة بوقف إطلاق النار وفض الاشتباك، بالاقتران بحالات التأخير في عملية نزع السلاح، وعدم نشر المعلومات بين المحاربين بصورة كافية، إلى إدامة بيئة متقلبة بالنسبة للمساعدة الإنسانية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، جرى الاستيلاء على مركبة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود (فرنسا) في كاكاتا ومضايقة راكبيها. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، تم الاستيلاء على قافلة كاملة من ست مركبات وشحنة، تابعة للجنة أكسفورد للإغاثة من الجوع (أوكسفام)، في زورزور، وهي في طريقها إلى فوينجاما، مقاطعة لوفا. وأطلق سراح موظفي أوكسفام دون أن يصابوا بضرر، وأعيدت المركبات بعد ذلك بعشرة أيام وبعد نهب محتوياتها. وقد أدى هذا الحادث بالفعل إلى وقف إرسال قوافل إغاثة أخرى إلى مقاطعة لوفا. وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٦، أوقفت قافلة أخرى تابعة لأوكسفام متجهة إلى غرينفيل، مقاطعة سينو، من جانب مقاتلي مجلس السلام الليبري في زويدرو. واحتجز الموظفون وأخذت المركبة ونُهبت محتوياتها. وتم تأمين الإفراج عنهم بواسطة تدخل كل من الممثل الخاص والمنسق الإنساني. وفي يومي ١٩ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦، أوقف مقاتلو قوات الجبهة الوطنية القومية الليبرية قوافل تابعة لهيئة الرؤية العالمية الدولية في بلوديال، بمقاطعة نيمبا، وأفرج عنها بعد بضع ساعات. وقد أدت هذه الحوادث إلى إحباط استمرار إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا في منطقة الشمال والمنطقة الجنوبية الشرقية.

١٤ - وبالإضافة إلى مضايقة عاملي الإغاثة، استمرت الانتهاكات المتصلة لوقف إطلاق النار والتدهور العام في حالة الأمن في التسبب في تنقل السكان المدنيين، مما أدى إلى تعقيد مشكلة المشردين. وقد اضطر القتال الذي اندلع بين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وعناصر جناح الجنرال روزفلت جونسون من حركة التحرير المتحدة الليبرية من أجل الديمقراطية في توبمانبورغ يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عديد من المدنيين بما في ذلك اللاجئين من سيراليون في المنطقة، إلى الفرار في اتجاه مونروفيا ومنطقة نهر بو. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اشتباك آخر بين فريق الرصد والجناح المذكور من حركة التحرير جري في قطاع تودي، في كانون الثاني/يناير، واستيلاء قوات الجبهة الوطنية القومية الليبرية من جناح روزفلت جونسون على مدينتي تودي وكاكاتا وبونغ ماينز في آذار/مارس إلى فرار آلاف من المدنيين والمشردين في تلك المناطق إلى مونروفيا. وفي جميع الحالات قام مجتمع المساعدة الإنسانية مع اللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، وهي وكالة حكومية، بعمل ترتيبات لتلبية احتياجات هؤلاء المشردين الجدد.

١٥ - وفي توبمانبورغ، أدى استمرار عدم الاستقرار واستئناف القتال في آذار/مارس إلى حرمان ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ شخص من تلقي المعونة الغوثية. وكانت آخر قافلة أغذية قد وصلت المدينة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، ظل الوصول إلى هذه المنطقة غير ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار التوتر والقتال بين جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا في مقاطعة جبل غراند كيب قد حرم آلاف الأشخاص، من بينهم ٠٠٠ ٣٥ لاجئ من سيراليون، من الحصول على المساعدة الغوثية. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، واستجابة لمعاناة المشردين داخليا واللاجئين، قام مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتسهيل النقل الجوي للمساعدة الإنسانية من قِبَل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصورة خاصة، باستعمال الطائرات العمودية التي تبرعت بها الولايات المتحدة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ومع انسحاب فريق الرصد، في وقت لاحق، من مدن بو وسينجي وتييني، في شهر آذار/مارس، أصبح وصول مجتمع المساعدة الإنسانية إلى مقاطعة جبل غراند كيب غير ممكن، مرة ثانية. ويفيد الهاربون من هذه المنطقة أن هناك مشاكل إنسانية خطيرة. كذلك، فإن الوجود الذي أنشأه مجتمع المساعدة الإنسانية في زويدرو وغرينفيل كاد أن يتم التخلي عنه نظرا لاستمرار انعدام الأمن في المنطقة. وليس هناك سوى وجود رمزي في بوكانن لنفس السبب.

١٦ - وكان أهم خطر تعرضت له عملية السلام والعمليات الإنسانية في ليبريا، القتال الذي اندلع في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وقضى على حرمة المدينة كملاذ آمن. وقد بدأ القتال نتيجة لمحاولة الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية إلقاء القبض على الجنرال روزفلت جونسون قائد جناح روزفلت جونسون من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، غير أن الأسباب الكامنة وراء بدء القتال أعمق من ذلك بكثير. فقد انتقل مقاتلو الجبهة الوطنية القومية الليبرية وجناح الحاج كروما من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا - المسماة "بقوات الحكومة" - وجناح روزفلت جونسون من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا وحلفائه، القوات المسلحة الليبرية ومجلس السلام الليبري

وقوات الدفاع عن لوفا، داخل المدينة وقاموا بنهب الممتلكات الخاصة والعامة على نطاق واسع. وظلت المدينة في حالة قتال لعدة أيام. ووقع المدنيون بين النيران المتقاطعة، وقتل كثيرون. ويقدر وزير الصحة أن ما يقرب من ٣٠٠ شخص لقوا حتفهم في القتال وأن ما يزيد عن ٥٠ في المائة من سكان المدينة البالغ عددهم ٠٠٠ ٨٠٠ شخص تقريبا أصبحوا مشردين.

١٧ - ويمكن أن نؤكد أن جميع المنظمات الإنسانية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمكاتب الحكومية وكذلك المحلات والمؤسسات التجارية الأخرى قد جرى نهبها بصورة منتظمة من جانب المحاربين من جميع الفصائل. وبالرغم من أن موظفي المعونة الإنسانية كانوا غير مستهدفين، فقد تعرض كثير منهم لمضايقات ونُهبت أمتعتهم الشخصية؛ وجرى إجلاء جميع الموظفين المغتربين التابعين للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية تقريبا، وهرب كثير من الموظفين المحليين التابعين لتلك المنظمات إلى بلدان أخرى. ونتيجة لنهب مرافق ومخازن مجتمع المساعدة الإنسانية وانسحاب أغلب موظفيه، فقد تعرض لقيود خطيرة في الاضطلاع بأعمال الإغاثة على نحو فعال. وعلى الرغم من هذه القيود ومن ارتفاع الخطر الأمني، ظلت وكالات الأمم المتحدة ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في مونروفيا تقوم برصد وتنسيق إيصال المساعدة الغوثية التي تمس الحاجة إليها. وبدأ توزيع الأغذية في ١٤ نيسان/أبريل.

١٨ - ومنذ بدأ وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والأمم المتحدة في ٣١ أيار/مايو، يقوم الموظفون المغتربون لوكالات الإغاثة الرئيسية، تدريجيا، بإعادة تثبيت وجودهم في ليبريا. غير أن الأنشطة الإنسانية كانت قليلة جدا نتيجة للنقص الشديد في الإمدادات والخوف من نتائج احتمال تجديد القتال. وبالرغم من هذه القيود الواضحة، تصل إمدادات الإغاثة إلى المحتاجين داخل مونروفيا وخارجها. وفي ١٨ أيار/مايو، توجهت بعثة تقييم إلى غانتا، ولاية نمبا، وأعقبتها بعثة تقييم أخرى سافرت إلى فوينجاما، مقاطعة لوفا، في ٧ حزيران/يونيه. وبناء على النتائج التي توصلت إليها البعثة الأخيرة، أرسل برنامج الأغذية العالمي قافلة إغاثة مؤلفة من ١٩ شاحنة إلى المنطقة في ١٣ حزيران/يونيه. واستمرت العمليات عبر الحدود من كوت ديفوار إلى مقاطعتي نمبا وبونغ، وسلمت بواسطتها الأغذية والبذور ومواد الإغاثة الأخرى. واستمر تزويد بوكانن بالأغذية والمواد الأخرى من قِبَل برنامج الأغذية العالمي وخدمات الإغاثة الكاثوليكية عن طريق البحر.

١٩ - وقد ترتب على القتال الذي جرى في ٦ نيسان/أبريل آثار ضارة عميقة على جماعة المساعدة الإنسانية وعملياتها في ليبريا. فقد جاء في وقت كانت الجماعة الإنسانية مستعدة فيه للقيام بعملية كبيرة في داخل البلد. وقد اضطر هذا الحدث الجماعة إلى إعادة النظر في مشاركتها في المأساة الإنسانية في ليبريا. ولا شك أن النهب المستمر لموارد الجماعة على مدى السنوات الست الأخيرة قد أدى إلى تدعيم الفصائل المتحاربة. وبالتالي فقد اتخذ أعضاء مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية في ليبريا موقفا جماعيا بقصر أنشطته على أنشطة إنقاذ الحياة فقط إلى حين إعادة بيئة سالمة للعمل. واتفقت وكالات الأمم المتحدة أيضا على موقف مشترك ينطوي على تقديم الخدمات الأساسية فقط. وتم الاتفاق كذلك

على أن تسترشد العمليات المقبلة، بدقة، بمبادئ وبروتوكولات العمليات الإنسانية التي اعتمدتها كل من المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٩٥. وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أكدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من جديد تأييدها لهذه المبادئ والبروتوكولات. وقد قام جميع أعضاء الجماعة الإنسانية الدولية في ليبريا بوضع وثيقة عن آلية لضمان الامتثال لمبادئ وبروتوكولات العمليات الإنسانية، نتيجة للأزمة. وعقدت الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا اجتماعات رفيعة المستوى للتصدي للحالة في ليبريا، منذ وقوع الأزمة في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

ثانيا - الدعم المقدم لعملية السلام

ألف - تقديم المساعدة في مراقبة عملية السلام

٢٠ - منذ تعيين ممثل خاص للأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واصلت الأمم المتحدة الاضطلاع بمبادرات لتعزيز عملية السلام. وبعد توقيع اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، أوفد الأمين العام بعثة تقنية إلى ليبريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لإجراء مشاورات مع الزعماء الليبريين والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والأطراف الأخرى المعنية؛ لاستعراض الطرق التي يمكن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تساعد بها تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك مفهوم منقح لعمليات البعثة. وعلى أساس التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/881)، عدل مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وعهد إلى البعثة بالمهام التالية: (أ) أن تبذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية من أجل تنفيذ اتفاقات السلام؛ (ب) التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار؛ (ج) رصد الامتثال للترتيبات العسكرية الأخرى لاتفاقات السلام، بما في ذلك نزع السلاح والحظر المفروض على توريد الأسلحة؛ (د) المساعدة حسب الاقتضاء في أنشطة نزع أسلحة المحاربين؛ (هـ) تقديم الدعم للأنشطة الإنسانية؛ (و) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها؛ (ز) مراقبة عملية الانتخابات والتحقق منها. وفي الآونة الأخيرة، قام مجلس الأمن، في قراره ١٠٧١ (١٩٩٦) بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢١ - وظل نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة فعالة عنصرا أساسيا في عملية السلام. وقد كُلِّفت وحدة التسريح وإعادة الإدماج بمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتنفيذ البرنامج بشكل مباشر. وتمت الموافقة على ميزانية قدرها ٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج التسريح. وقدر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا أنه يحتاج إلى ١٢ ٠٠٠ جندي للوفاء بدوره في مجال حفظ السلام (بما في ذلك نزع السلاح). وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، كان قوام قوات فريق الرصد ٧ ٢٦٩ فردا فقط. وتم، بمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، إعداد ميزانية قدرها ٩٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفريق الرصد كيما يضطلع بالعملية.

٢٢ - وركز المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا المعقود في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (انظر الفقرة ١١ أعلاه) على الدعم المطلوب لتنفيذ اتفاق أبوجا، بما في ذلك، المساعدة الإنسانية، وعمليتي نزع السلاح والتسريح، والإنعاش والإصلاح، وكذلك تقديم الدعم لفريق الرصد. وحضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ مشترك، من بينهم ممثلو الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقُدمت تبرعات قيمتها الإجمالية ١٤٥,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل المساعدة الإنسانية والتسريح وإعادة الإدماج. ومن بين المتبرعين تعهدت الولايات المتحدة بالتبرع بمبلغ ١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتقديم دعم السوقيات لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. وقد أدى الانخفاض النسبي للمساهمات المقدمة لفريق الرصد وما ترتب على ذلك من نقص في الموارد إلى التأثير بدرجة ملحوظة على انتشاره داخل البلد، ويمكن أن يكون قد ساهم في تأخير تنفيذ عملية السلام. وقد أعربت قيادة فريق الرصد عن خيبة أملها إزاء الموارد الشحيحة المخصصة لمساعدة هذا الفريق.

٢٣ - وعند منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كانت فرقة عمل معنية بالتسريح وإعادة الإدماج أنشأها الممثل الخاص في شباط/فبراير ١٩٩٥، بمشاركة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية قد انتهت من مشروع خطة للتسريح. وعلى أساس المشاورات، تم تجميع قائمة لمواقع التجمع (نزع السلاح) المقترحة وعـــدد المتحاربين التابعين لكل فصيلـــة. ووضعت في هذا الصدد قائمة بنحو ٠٠٠ ٦٠ متحارب من المتوقع نزع سلاحهم وتسريحهم من بينهم ٠٠٠ ٢٥ من الجبهة الوطنية القومية لليبريا، و ٤٦٠ ١٢ من جناح الحاج كروما لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، و ٧٣٤ ٨ من القوات المسلحة الليبرية، و ٧٧٦ ٧ من جناح روزفلت جونسون لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا؛ و ٦٥٠ ٤ من مجلس السلام الليبري؛ و ٧٥٠ من قوات الدفاع عن لوفا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا الاضطلاع ببعثات استطلاعية مشتركة إلى مراكز نزع السلاح المقترحة. وفي الشهر نفسه، أرسلت خطة نزع السلاح والتسريح التي اشترك في الموافقة عليها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، إلى مجلس الدولة للنظر فيها والتصديق عليها. وعلى ضوء التغييرات الكبيرة التي اقترحتها الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وضعت صيغة نهائية لخطة منقحة بحلول آذار/مارس ١٩٩٦، عقب مشاورات مستفيضة بين الشركاء الرئيسيين في عملية السلام.

٢٤ - وخلال هذه الفترة، بذلت الأمم المتحدة جهودا للمحافظة على استمرار عملية السلام. واغتنم الممثل الخاص للأمين العام كل فرصة سانحة لتشجيع زعماء الفصائل المتحاربة على الوفاء بالتزامهم بعملية السلام. وقام الأمين العام، أثناء زيارته إلى ليبريا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بإعادة تأكيد ضرورة الالتزام باتفاق أبوجا وأبرز مسؤولية الزعماء الليبريين عن وضع حد للنزاع.

٢٥ - وقد أدى عدم قيام الفصائل المتحاربة بفض الاشتباك وفقا لما يقتضيه اتفاق أبوجا، واستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب جميع الفصائل، وعدم توفير الموارد لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا من أجل الانتشار في الوقت المناسب، والخلافات بين زعماء الفصائل، وانهيار جناح روزفلت جونسون لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، إلى اندلاع القتال في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد تسبب القتال في مونروفيا، نتيجة للمواجهة بين روزفلت جونسون قائد جناح حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا ومجلس الدولة إلى دمار شامل لوسط مونروفيا وخروج خطير عن خط اتفاق أبوجا.

٢٦ - واستمرت الجهود المبذولة للمحافظة على عملية السلام في ليبريا رغم هذه الانتكاسة الخطيرة. وأثناء القتال، بُذلت جهود من جانب كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والسفراء المقيمين لإنهاء الأعمال العدائية في المدينة. وأثناء ذلك، أوفد الأمين العام مبعوثا خاصا، السيد جيمس أو. سي. جونا إلى مونروفيا، في ١٨ نيسان/أبريل، لتقييم الحالة والتشاور مع قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا فيما يتصل بتنفيذ اتفاق أبوجا. وفي ٧ أيار/مايو، اجتمعت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في أكرا واعتمدت آلية لإعادة ليبريا إلى اتفاق أبوجا. وبموجب هذه الآلية، دعت الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا الأطراف إلى الالتزام باتفاق أبوجا وإعادة إقرار وقف إطلاق النار، وسحب المحاربين من مونروفيا وضمان حرية التحرك للمدنيين، وإعادة أسلحة ومركبات الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والمعدات الأخرى المنهوبة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا المعقودة يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، لاحظت دول غربي أفريقيا أن آلية أكرا لم تنفذ إلا جزئيا. وأرجئ إجراء مناقشة إضافية وأكثر تفصيلا لمسألة ليبريا إلى دورة استثنائية للجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، تعقد في أبوجا قبل ١٨ آب/أغسطس. غير أنه، عقب انعقاد اجتماع القمة في أبوجا، أعلن قادة جميع الفصائل الأعضاء في مجلس الدولة التزامهم بالكف عن الأعمال العدائية وببدء نزع السلاح فورا، على أن تتم العملية بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولم يتضح بعد ما أسفرت عنه هذه الالتزامات وعواقبها بالنسبة لتورط المجتمع الدولي في ليبريا.

باء - المبادرات المتعلقة بالإنعاش والتعمير والمصالحة الوطنية

٢٧ - يجب الاضطلاع بجهود الإنعاش في ليبريا إزاء خلفية التدمير الكامل للقطاع الاقتصادي وتشريد أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، فضلا عن الانهيار الخطير للهياكل المجتمعية وتدهور التماسك في المجتمع المحلي. وتعطلت نظم الدعم التقليدية للأسرة والمجتمع المحلي بدرجة خطيرة مما أدى إلى تحول هام في الأولويات من التنمية إلى البقاء. ولذلك فمن المهم ابتداع نظام يؤدي إلى زيادة التماسك والأمن والاعتماد على الذات.

٢٨ - واستباقا لتنفيذ اتفاقات السلام اتخذ مجتمع المساعدة الإنسانية مبادرات حذرة في سبيل الإنعاش والتعمير والمصالحة. وجرت إعادة تنظيم برامج الإغاثة لتناسب احتياجات التعمير في الملاذات الآمنة. ومن أمثلة ذلك، هناك برنامج اشترك في وضعه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي لإقامة مشاريع زراعية صغيرة على مقربة من مونروفيا، وفي مخيمات أخرى هامة للمشردين كأسلوب لاجتذاب السكان بعيدا عن هذه المراكز المكتظة، مما يمكّنهم من إنتاج جزء من أغذيتهم، وبالتالي تخفيف الاعتماد على حصص الإغاثة. وتُعد سياسة إنهاء التوزيع العام للأغذية في مونروفيا وفي مناطق أخرى في ليبريا، على مراحل واستبدال الأرز بالبلغر (القمح المجروش) من أجل عدم منافسة الأرز المُنتج محليا جزءا مكملا وهاما لهذه الخطة.

٢٩ - وبعد اتفاق أبوجا، تحول التركيز إلى وضع استراتيجية شاملة لإدماج السكان المتأثرين بالحرب. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت خطة شاملة لإعادة التوطين/إعادة الإدماج تستخدم فيها منهجية مشروع صغير لتقديم الأغذية مقابل العمل لتلبية احتياجات المبادرات المجتمعية. وتطلبت الخطة تنفيذ مشاريع صغيرة لتقديم الأغذية مقابل العمل في مجال الإنتاج الزراعي وتغذية المجموعات المدرسية والضعيفة، تُوجه نحو مناطق إعادة التوطين لتنشيط ودعم إعادة التوطين الطوعي والسريع، بالإضافة إلى المساعدات غير الغذائية اللازمة الأخرى.

٣٠ - وفي هذه الأثناء، اتخذت تدابير ملموسة أخرى من أجل الإنعاش الاقتصادي العام لليبريا. وعملا بتوصية المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا المعقود في نيويورك يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كان من المقرر عقد اجتماع استشاري خاص بشأن ليبريا بهدف تحقيق الاتساق في تخطيط وبرمجة وتمويل عمليات التدخل المتعلقة بالإنعاش. ولهذا الغرض، زارت بعثة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي هذا البلد في آذار/مارس وأنشأت أفرقة أساسية من الخبراء الاستشاريين الوطنيين للاضطلاع بعمليات تقييم تقنية سريعة في جميع القطاعات الحاسمة للتنمية. وأوفد صندوق النقد الدولي أيضا بعثتين إلى ليبريا لاستعراض نظام الضرائب وإجراءات إدارة النفقات. وأوصت البعثات ببرنامج للمساعدة التقنية لتحسين الأداء المالي لليبريا. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر مصرف التنمية الأفريقي اهتمامه بمساعدة ليبريا في إدارة الديون. وأُوقفت هذه الجهود، ولم يعقد الاجتماع الاستشاري الخاص نظرا لاندلاع القتال في نيسان/أبريل.

٣١ - وعلى المستوى الاقتصادي الصغير، واصَل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ برنامجه لتعزيز المؤسسات من خلال مشاريع تقديم الأغذية مقابل العمل. واستخدم جزء كبير من مشاريع تقديم الأغذية مقابل العمل لإعادة فتح الطرق وبناء الجسور إلى المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا. وتم توفير حوافز في شكل تقديم الأغذية مقابل العمل إلى موظفي الهيئات التعليمية والطبية. وقد تم إنجاز ما مجموعه ٨٢ مشروعا من المشاريع الصغيرة، تتراوح من تقديم قروض صغيرة للنساء إلى إعادة بناء المدارس والعيادات والجسور والآبار والمآوي والسوقيات ودورات المياه، أو يجري تنفيذها من قِبَل مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات مانحة أخرى. ومن المنتظر أن تكون هذه المشاريع

بمثابة وحدات في بناء الإنعاش الشامل للاقتصاد الليبري. واستهدفت استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل وإصلاح الهياكل الأساسية حول مستوطنات اللاجئين، بغية جعلها معتمدة على ذاتها. واستمرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تحديد ووضع مشاريع تهدف إلى إصلاح وإنعاش القطاع الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي في نهاية المطاف. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية جهودها في سبيل إصلاح الهياكل الأساسية التعليمية والصحية، بينما اتفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ومنظمة العمل الدولية على تنفيذ مشروع بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتدريب المحاربين السابقين. وللأسف، لقد أدى القتال الأخير في مونروفيا إلى تحويل مسار كثير من هذه المبادرات بشكل لا يمكن تداركه في بعض الحالات.

رابعا - استعراض قطاعي لأنشطة المساعدة الإنسانية

ألف - الأغذية والتغذية

٣٢ - خلال عام ١٩٩٥، وزع نحو ٦٣ ٠٠٠ طن متري من السلع الغذائية المتنوعة على ١,٥ مليون مستفيد، بما في ذلك ٨٩٠ ٠٠٠ مستفيد من المقيمين في مآوي المشردين واللاجئين. إلا أنه، قرب نهاية عام ١٩٩٥ ومطلع عام ١٩٩٦، عندما بدا السلام قريبا، سعى برنامج الأغذية العالمي، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، إلى الحد من مستوى الاعتماد على أغذية الإغاثة وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال إعادة توطين المشردين داخليا وخارجيا في المناطق الريفية حيث يمكنهم الاضطلاع بأنشطة الإنتاج وتشجيع الأمن الغذائي لصغار الملاك. وفي هذا السياق، جرت المبادرة بالتدابير التالية لتنشيط الاعتماد على الذات على مسار من النمو المستدام خلال الربع الأول من عام ١٩٩٦: (أ) التوقف تدريجيا عن التوزيع العام للأغذية في مونروفياوضواحيها وتوجيهه إلى السكان الضعفاء عن طريق المؤسسات (المستشفيات والكنائس ودور المعوقين وما إلى ذلك)؛ (ب) تسهيل إعادة توطين المحاربين السابقين، والعائدين والمشردين في مناطق آمنة نسبيا بتقديم المساعدة الغذائية الطارئة مع توفير البذور والأدوات؛ وكان من المقرر أن يلي ذلك إقامة مشاريع صغيرة لإعادة التوطين وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية والزراعية من خلال أنشطة تقديم الأغذية مقابل العمل؛ (ج) توسيع برامج التغذية للمدارس والمجموعات الضيفعة في مناطق إعادة التوطين؛ (د) توفير شبكة أمان للفقراء من خلال الأنشطة المجتمعية ومواصلة برامج التغذية الموجهة.

٣٣ - ويستمر توزيع الأغذية من خلال برنامج الأغذية العالمي وشركائه من المنظمات غير الحكومية المنفذة. وقد وقّع برنامج الأغذية العالمي وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية مذكرة تفاهم حددت فيها المناطق الجغرافية التي تقوم فيها كل وكالة بتوزيع ورصد أنشطة المعونة الغذائية. ويضمن التفاهم كفاءة استخدام الموارد ويعزز المسؤولية أمام الجهات المانحة والمستفيدين. ومن أجل زيادة كفاءة الإيصال في المآوي، أجري استكمال للمستفيدين في المآوي المختلفة في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد تم الاضطلاع بهذه العملية أيضا لعكس حركة دخول وخروج السكان بالنسبة لهذه المآوي.

٣٤ - ويجري أيضا تنفيذ برنامج طارئ للتغذية في المدارس. وتم تمديده إلى مقاطعتي غران غده ولوفا العليا والمقاطعات الأخرى التي يمكن الوصول إليها. وهدف البرنامج هو تعزيز حالة تغذية الأطفال في سن المدرسة، وزيادة معدلات التسجيل وتحسين الحضور. وحتى وقت قريب، تم توفير الوجبات لـ ٠٠٠ ٢٣٥ من طلاب المدارس الموجودة في مونروفيا ومارغيبي وغران باسا وبومي وكيب ماونت ونيمبا وبونغ، كل يوم من الأيام الدراسية. وفي الوقت نفسه، أدرج ٠٠٠ ١٩ من المدرسين والعاملين بالمدارس في أنشطة تقديم الأغذية مقابل العمل. وقد ساهم هذا البرنامج في عودة الحياة إلى حالتها الطبيعية في مونروفيا. وكان الهدف لعام ١٩٩٦ هو توسيع المساعدة الغذائية لتشمل ٠٠٠ ٣٠٠ تلميذ وكذلك ٠٠٠ ٢٤ من المدرسين وموظفي الدعم.

٣٥ - واشترك برنامج الأغذية العالمي في وضع إطار لإعادة إدماج المحاربين من جاتب مجتمع المساعدة الإنسانية. وفي هذا الإطار، من المقرر أن يستمر نظام تقديم الأغذية مقابل العمل لمدة سنتين على الأقل في مرحلة إعادة التوطين، وتوفير المساعدة الغذائية للاجئين أو المشردين العائدين، كما حدث بالنسبة للذين عادوا مؤخرا إلى مقاطعتي نيمبا وغران غده. وسيتم تعمير وإصلاح الهياكل الأساسية العامة، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والطرق من خلال برامج تقديم الأغذية مقابل العمل.

٣٦ - غير أن أغلب هذه الأنشطة والخطط قد أحبطت نتيجة للقتال الأخير الذي اندلع في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل. ونتيجة لذلك، عاد برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع ستة شركاء منفذين، إلى أنشطة الإغاثة وأجرى هؤلاء استقصاء للاحتياجات في المناطق التي يمكن الوصول إليها في مونروفيا. واستنادا إلى الاحتياجات العاجلة المحددة، تم تعريف خمس فئات للتغذيـــة، ونُفذت برامج بشأنها على النحو التالي: (أ) برنامج تغذية للفئات الضعيفة، وفّر بموجبه ١٢٥ طنا متريا من السلع الغذائية المتنوعة لمرضى المستشفيات وملاجئ الأيتام والمسنين، والأطفال غير المصحوبين والمعوقين؛ (ب) برامج موسعة للتغذية الهادفة، تم بموجبه توزيع ٤٠٠ ٣ طن متري من الأغذية المتنوعة على ٠٠٠ ٦٤٠ مستفيد كتدبير لإنقاذ حياة السكان المحتجزين في جزيرة بوشرود ومدينتي أبركولدويل ونيو كرو؛ (ج) برامج للاجئين والمشردين حديثا، وزع بموجبه ٤ ٢٥٣ طنا متريا على ٧٩٨ ٢١٢ مستفيدا؛ (د) برامج لتقديم الأغذية مقابل العمل من أجل إزالة الجثث من الشوارع، والمرافق الصحية العامة، والعاملين بالمستشفيات وعمال المواصلات السلكية واللاسلكية، وأطقم تنظيف المطارات وحراس الأمن في الميناء؛ (هـ) عمليات التسليم أعلى البلاد إلى أماكن مثل بوكانن وكاكاتا وسوين وغبارنغا وفوينجاما.

٣٧ - ومن المؤكد أن المعونة الغذائية ليست دواء شافيا لجميع الأمراض ولا تستطيع التغلب على جميع مشاكل الأشخاص المتأثرين بالحرب. وفي هذا الصدد، شارك برنامج الأغذية العالمي مشاركة نشطة في بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات، مع وكالات أخرى للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية والوكالات الحكومية المعنية لتقليل استخدام هذه الوسيلة كحل إلى الحد الأدنى. وبالإضافة إلى ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي، كجزء من واجباته قبل شركائه، بتأجير باخرتين عابرتين للمحيطات للقيام برحلات مكوكية بين فريتاون ومونروفيا لنقل الوقود والأغذية والأدوية والتسهيلات الأخرى التي يحتاج إليها مجتمع

المساعدة الإنسانية. وتقف إحدى هاتين الباخرتين بصفة دائمة في مونروفيا لتسهيل إجلاء الموظفين الدوليين للأمم المتحدة في حالة الطوارئ، إذا اقتضى الأمر ذلك.

باء - الزراعة

٣٨ - في السنة الأخيرة، واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) جهودها بالتعاون مع وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المانحة، في مجال تحديد وصياغة المشاريع الرامية إلى إصلاح وتنشيط قطاع الزراعة. وفي هذا الصدد، قامت الفاو، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتكوين فرقة من الخبراء الاستشاريين الوطنيين لإعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي ونظمت حلقة عمل وطنية عن هذه الاستراتيجية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ووزارة الزراعة.

٣٩ - واستمرت الفاو في توفير المساعدة التقنية بتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية والمزارعين وموظفي وزارة الزراعة في عدة مجالات، بما في ذلك زراعة المحاصيل والتسميد وإنتاج وتجهيز درنات الكاسافا. ومن خلال شركائها المنفذين - أفريكير وخدمات الإغاثة الكاثوليكية والخدمة اللوثرية العالمية، واصلت الفاو توفير المدخلات الزراعية مثل البذور والأدوات والأسمدة والمبيدات الحشرية والمشورة للمزارعين، لا سيما في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا. ونتيجة لهذه الجهود، حدث نمو ملحوظ في إنتاج الخضروات والأرز في المناطق المحيطة بمونروفيا. ووفرت الفاو أيضا معدات الصيد لصيادي الأسماك وقدمت المساعدة للذين بدأوا مشاريع لصناعة الماشية. وقد أوقف أغلب الأنشطة الآنفة بسبب اندلاع القتال في ٦ نيسان/أبريل.

جيم - الصحة والرعاية الطبية

٤٠ - واصلت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية جهودها لتوفير الرعاية الصحية العلاجية والوقائية في أنحاء البلد التي يمكن الوصول إليها. وقد سعت إلى إصلاح قطاع الصحة بأكمله. غير أن هذه الجهود توقفت بصورة متكررة نتيجة لحالات الطوارئ، مثل انتشار الأوبئة أو استمرار القتال بين الفصائل. على سبيل المثال، عندما اندلع القتال في توبمانبورغ، مقاطعة بومي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أوفدت منظمة الصحة العالمية فرقتين صحيتين للاهتمام باحتياجات الهاربين من تلك المنطقة. وبالمثل، عندما اندلع القتال في مونروفيا، نجحت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها المنفذون، في إبقاء مستشفيات الإحالة الخمس مفتوحة، بتوفير الإمدادات، طيلة مدة القتال. وأمكن التصدي بنجاح لهذه المعوقات، وإن كانت قد أدت إلى عرقلة جهود قطاع الصحة بصورة شاملة.

٤١ - وقد أدى القتال المتجدد بين الفصائل داخل البلد وفي مونروفيا إلى تفاقم مشكلة التشرد وإلى تدهور في حالة تشبع السكان الموجودة بالفعل. فإلى جانب تدهور أحوال المرافق الصحية في مراكز المشردين، هناك زيادة في إمكانية تعرض السكان للأمراض الوبائية، ومنها الملاريا والكوليرا والحصبة التي

تعتبر أهم أسباب الاعتلال والوفيات في جميع الفئات العمرية، وخاصة بالنسبة للأطفال. وهناك عدة عمليات تدخل مجتمعية في مجال الصحة تدعمها منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى لمكافحة هذه الحالة.

٤٢ - وقد أدت عودة ظهور الحمى الصفراء في ليبريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إلى مسعى تعاوني من جانب منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية العاملة في ليبريا، وبدأت حملة للتحصين في بوكانن حيث كان أول بلاغ عن الوبـــاء وفي مناطق أخـــرى من المحتمل أن تكون معرضة لخطورة كبيرة. وقد تم تحصين ما مجموعه ١ ١٢٩ ٢٧٧ شخصا، أي ٧٣,٨ في المائة من السكان. وقد كان الإقدام على التحصين مرتفعا، نظرا لحملات التوعية الجماهيرية الواسعة النطاق التي تمت في وقت سابق.

٤٣ - وأصبح ظهور فيروس الايبولا على حدود ليبريا وكوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، موضع اهتمام رئيسي للحكومة في هذين البلدين. ولأغراض الرقابة الصحية، وقّع وزيرا الصحة في البلدين على بيان مشترك للتعاون في التوصل إلى حل لهذه المشكلة الصحية وغيرها، على طول حدودهما المشتركة. غير أن تنفيذ ليبريا لهذا الاتفاق قد تأخر نتيجة لعدم الاستقرار وما يصاحبه من تعذر الوصول إلى بعض المناطق.

٤٤ - وعلى ضوء تزايد حالات الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال، التي تصل نسبتها إلى ٦٠ في المائة من الاعتلال في الأقسام الخارجية، سعت منظمة الصحة العالمية إلى الاحتفاظ بإمدادات منتظمة من العقاقير الأساسية في جميع المراكز الصحية. وقامت، علاوة على ذلك، باتخاذ تدابير لمكافحة حمل هذه الأمراض في عدة مناطق يمكن الوصول إليها في البلد كسبيل لتقليل عدد الإصابات بهذه الأمراض إلى الحد الأدنى.

٤٥ - واستمرت أنشطة مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب، بالدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية إلى البرنامج الوطني لمكافحة مرض الإيدز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشترك البرنامج الوطني لمكافحة مرض الإيدز في حملات التوعية الجماهيرية، والتثقيف وتوزيع الأكياس الواقية. غير أن البرنامج اضطر إلى إغلاق أبوابه نتيجة للقتال الأخير في مونروفيا، مما حمل منظمة الصحة العالمية إلى تولي المسؤولية المباشرة عن تزويد المرافق الصحية بمعدات تحليل سلامة الدم من الفيروس.

٤٦ - وقد جرى نهب دائرة العقاقير الوطنية، وهي الهيئة التي كانت توزع العقاقير على المرافق الصحية، نهبا جزئيا خلال القتال الأخير في نيسان/أبريل. وقد استجابت منظمة الصحة العالمية وأعضاء آخرين من المجتمع الدولي بشكل عاجل لإعادة الخدمة في هذا المرفق الحيوي بتوفير وقود ومركبة لاحتياجات الدائرة في مجال النقل.

دال - المياه والمرافق الصحية

٤٧ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) توفير مياه الشرب المأمونة وتحسين المرافق الصحية بصورة عامة. وقد جرى الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وخاصة منظمة "أطباء بلا حدود" وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع، وصندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - ولجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة مسلمي أفريقيا، وهيئة المياه والصرف الصحي الليبرية ومجلس مدينة مونروفيا. واستمر الدعم المقدم إلى قطاع المياه بإصلاح الآبار وإضافة مادة الكلور إليها وحفرها؛ وتركيب وإصلاح المضخات اليدوية، وأحيانا بنقل المياه على حافلات إلى مواقع الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم اليونيسيف تحسين المرافق الصحية عن طريق التثقيف الصحي والتشجيع وتوفير الأدوات. وفي المناطق الريفية، تشارك اليونيسيف في تركيب وصيانة المضخات اليدوية وإنشاء دورات مياه محسَّنة. وفي مخيمات المشردين، تدعم اليونيسيف توفير مياه الشرب المأمونة وتشجع الأساليب الصحية والفعالة للتخلص من الفضلات البشرية والقمامة.

٤٨ - ومع فتح المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها قبل ذلك في مقاطعات لوفا وغران غدة وسينو، قرب نهاية عام ١٩٩٥، قامت اليونيسيف وشركاؤها بتمديد برامج المياه والمرافق الصحية إلى تلك المناطق. غير أن هذه البرامج توقفت نتيجة لتزايد انعدام الأمن. وفي مونروفيا، تعطلت برامج المياه والمرافق الصحية بصورة خطيرة نتيجة للقتال في ٦ نيسان/أبريل. فبالإضافة إلى فقد العاملين والمعدات، نهبت شاحنات إزالة الحمأة. كما أدى الازدحام في معسكرات المشردين الجديدة في أجزاء المدينة الأكثر أمانا إلى تفاقم الحالة. وعند تنفيذ وقف إطلاق النار في ٣١ أيار/مايو، بدأت اليونيسيف وشركاؤها المشروع الشاق المتمثل في إزالة القمامة والركام من وسط المدينة، والبدء في إضافة مادة الكلور إلى الآبار على نطاق واسع. وقد تلقى هذا الجهد مساعدة من برامج تقديم الأغذية مقابل العمل التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي. وفي الوقت الحالي، يشمل الهدف العاجل لليونيسيف في هذا القطاع ما يلي: دعم وتوسيع أنشطة إضافة الكلور إلى الآبار؛ إعادة ودعم أنشطة التثقيف في مجال الصحة والعادات الصحية في المآوي؛ إصلاح المضخات اليدوية؛ مواصلة إزالة الحمأة من دورات المياه؛ استمرار دعم بناء الآبار ودورات المياه في المآوي.

هاء - التعليم والتدريب

٤٩ - قبل أزمة نيسان/أبريل، كان الجزء الأكبر من المدارس المسجلة في مونروفيا وضواحيها والبالغ عددها ٢٠٠ ١ مدرسة مفتوحة، وكان عدد كبير من المدارس في المقاطعات قد استأنف العمل. إلا أن جميع المدارس في مونروفيا أُغلقت بعد اندلاع القتال في ٦ نيسان/أبريل. وتواصل المدارس في المناطق غير المتأثرة بالقتال داخل البلد العمل في ظروف غير مستقرة. وأثناء القتال، نُهبت الإمدادات والمعدات والمواد

التعليمية وتعرضت المباني التعليمية للتخريب. إلا أن الضربة القاصمة للتعليم في المدينة كان القرار الذي اتخذته الكنيسة الكاثوليكية بإغلاق جميع مدارسها إلى حين تنصيب حكومة منتخبة.

٥٠ - وتقوم اليونيسيف، بالتعاون مع الخدمات اللوثرية العالمية ومنظمات غير حكومية محلية مختارة بدعم التوزيع المجاني للمواد التعليمية. وقد صممت هذه الأنشطة لتشجيع التلاميذ والمدرسين للعودة إلى المدارس والبقاء فيها. وواصلت اليونيسيف أيضا دعم منظمة تنمية التعليم المتصل بالكنيسة، وهي منظمة غير حكومية محلية، في تنفيذ مشروع صندوق رأس مال دائر للإمدادات والمعدات المدرسية في المناطق التي يوجد فيها أشخاص قادرون على دفع الرسوم. ويستفيد من هذا الصندوق حوالي ٥٠٠ مدرسة في مونروفيا و ١٥٠ مدرسة في باقي البلد، بها ما مجموعه ٥٠٠ ١٦٢ تلميذ.

٥١ - وواصلت اليونيسيف أيضا تمويل حلقات عمل لتدريب المعلمين، تستهدف ٠٠٠ ١ من معلمي المدارس الابتدائية في مجالات مثل وضع وتحسين المناهج الدراسية، وإسداء المشورة للذين يعانون من الصدمات نتيجة للحرب، وعلم النفس التربوي، وإنتاج المواد التعليمية وتخطيط الدروس والتصدي للإجهاد.

٥٢ - وواصل مركز مواد المناهج الدراسية في بوكانن تلقي دعم اليونيسيف في توفير الإمدادات التعليمية. وفي الوقت الحالي، يخدم المركز ٦٤ مدرسة بها ٠٠٠ ٢٢ تلميذ و ٥٥٠ معلم في المدينة. وبمساعدة اليونيسيف، قامت منظمة تنمية التعليم المتصل بالكنيسة، وهي المنظمة غير الحكومية المحلية، بإنشاء محلات لبيع الكتب من خلال رابطات الآباء والمعلمين، لتحسين إمكانيات الحصول على الإمدادات التعليمية.

واو - الفئات المستهدفة المحددة

١ - اللاجئون والعائدون

٥٣ - في نهاية عام ١٩٩٥، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم الحماية والمساعدة إلى ٥٠٠ ٧٣٩ لاجئ من ليبريا إلى بلدان غرب أفريقيا المجاورة. وفي ليبريا نفسها، تواصل المفوضية أيضا تقديمها المساعدة للاجئين من سيراليون فضلا عن العائدين الليبريين وما يناهز ٠٠٠ ١٠٠ من المشردين داخليا. وقد أدت الحالة الأمنية المتردية في ليبريا إلى الحد بدرجة كبيرة من المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

٥٤ - وبالرغم من أنه لم تجر عودة منظمة واسعة النطاق إلى الوطن للاجئين الليبريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن العودة التلقائية استمرت على رغم الحالة السياسية المتقلبة. وفي عام ١٩٩٥، قدمت المفوضية المساعدة إلى ٩٠٠ ٩ من العائدين تلقائيا، وكانت الزيادة الهائلة في حالات العودة التلقائية من سيراليون في عام ١٩٩٥ (٧٠٧ ٢) على عدد الحالات لعام ١٩٩٤ (٣٧٦) نتيجة مباشرة لتدهور الحالة الأمنية

السائدة في ذلك البلد خلال الجزء الأكبر من عام ١٩٩٥. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٦، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو ٥٥٥ ٥ من العائدين من بلدان اللجوء المختلفة في المنطقة، أغلبهم من غينيا. غير أن اندلاع القتال من جديد في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦، خاصة في مونروفيا، قد أدى إلى خروج أعداد جديدة من اللاجئين من ليبريا وأوقف عودة مزيد من الليبريين من البلدان المجاورة.

٥٥ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعا إقليميا لإعادة التوطين من أجل وضع استراتيجيات لعودة وإعادة إدماج الليبريين. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أبرم اتفاق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ينشئ إطارا لعودة وإعادة إدماج العائدين من البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية إعلانا بشأن حقوق جميع الليبريين في العودة إلى أماكن منشأهم أو إقامتهم في أمان وكرامة. ولهذا الغرض، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء دوليا للحصول على ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من إجل عودة وإعادة إدماج اللاجئين الليبريين البالغ عددهم ٥٠٠ ٧٣٩ لاجئ.

٥٦ - غير أن جولة القتال الأخيرة في مونروفيا قد أوقَفت تنفيذ خطط إعادة الإدماج والتأهيل، وحدّت بدرجة كبيرة من عمليات التدخل الإنسانية الأخرى لصالح اللاجئين والعائدين. ومن المرجو، مع توسيع نطاق وزع قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بمحاذاة الطرق الرئيسية، مثل الطرق المؤدية إلى توبمانبورغ وبونغماينس وكاتاتا، أن تتمكن المفوضية من الأخذ بمشاريع سريعة التأثير في مناطق العائدين مما يشجع أيضا المشاركة في مشاريع إعادة التأهيل في المجتمع المحلي مع غيرها من وكالات الإغاثة. وسيكون في هذه المشاريع فائدة للاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وتم تحديد رقم تخطيطي من ٠٠٠ ٦٢٣ لاجئ لبرنامج المفوضية لإعادة اللاجئين وما يتصل بذلك من أنشطة إعادة الدمج. وسيجري استعراض هذا بصورة منتظمة، لمراعاة تطور الحالة السياسية.

٥٧ - وتقدم المفوضية المساعدة، حاليا، عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك. وتُقدر أن هناك نحو ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ من سيراليون مقيمون في ليبريا. وكانت آخر بعثات أوفدت إلى المقاطعات المضيفة للاجئين، بما في ذلك مقاطعة لوفا، التي تعذر الوصول إليها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بسبب المشاكل الأمنية، بين شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦. وقد أفادت هذه البعثات أن هناك سوء تغذية وحالة صحية متردية على نطاق واسع. ولاحظت البعثات كذلك أن الأنشطة الزراعية في عدة مقاطعات قد تقلصت بسبب عدم إمكانية وصول المدخلات اللازمة ونظرا لأن أغلب الخدمات الاجتماعية غير متاحة، كما أن معظم الهياكل الأساسية الاجتماعية والإدارية قد دمرت. وبالرغم من هذه المشاكل المتصلة بالأمن، فقد لاحظت البعثات وجود أعداد صغيرة من العائدين تلقائيا في كل مقاطعة زارتها.

٢ - المشردون داخليا

٥٨ - ما زالت الحالة غير مستقرة فيما يتعلق بالمشردين داخليا. فبالرغم من التفاؤل السائد في بادئ الأمر بأن أعدادا كبيرة من المشردين داخليا سيتمكنون من العودة إلى ديارهم في أوائل عام ١٩٩٦، فإن تدهور الحالة الأمنية في عدة مناطق حال دون ذلك. وبالتالي، ما زال هناك ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠٠ ليبري مشردين داخليا. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تشرد عدد غير محدد نتيجة للقتال في مونروفيا، وانتقلوا إلى مناطق أخرى في المدينة أو إلى بلدان مجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم تجدد القتال والمضايقات في غرب ليبريا، في حزيران/يونيه، في حدوث تدفق جديد إلى منطقة نهر بو خارج مونروفيا.

٥٩ - ويتلقى المشردون داخليا المعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية وهم يستفيدون من البرامج المتعددة القطاعات التي ينفذها عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من استيعاب بعضهم في المجتمعات المحلية، يشغل حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ منهم مخيمات مؤقتة أو دائمة، يوجد بعضها في مناطق لم تعد آمنة أو لا يمكن الوصول إليها في الوقت الحالي. وحيثما أمكن ذلك، تقدم المساعدة وفقا لتقسيم للعمل متفق عليه فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والموظفين المحليين. ويشارك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، وصندوق إنقاذ الطفولة ـ المملكة المتحدة، وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع ومنظمة أطباء بلا حدود ـ بلجيكا، ومنظمة أطباء بلا حدود ـ هولندا؛ يشارك كل منها بتقديم الدعم لملاجئ المشردين في مجال اختصاصه.

٦٠ - وفي أعقاب الأزمة التي حدثت في نيسان/أبريل - أيار/مايو في مونروفيا، أعيد إنشاء لجان التنسيق للتصدي لاحتياجات المشردين. وكما ذكر آنفا، ستحاول هذه اللجان ضمان التوزيع الملائم للعمل من أجل توفير استجابة سريعة وفعالة لاحتياجات المشردين.

٣ - الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة

٦١ - تواصل اليونيسيف، بالتعاون مع وزارات رئيسية مثل وزارات التخطيط والشؤون الاقتصادية والصحة والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والتنمية الريفية، وكذلك من خلال شبكات من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية توفير الخدمات الأساسية للأطفال على نطاق وطني. ويوفّر الدعم التقني والمادي والمالي لتنمية القدرات وتلبية احتياجات الأطفال في جميع أنحاء ليبريا. ويوفّر البرنامج الخاص بالأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بصورة خاصة خدمات المشورة الاجتماعية فضلا عن المساعدة المادية لملاجئ الأيتام والمؤسسات التي تُعنى بالأطفال المهجورين والمشردين واللاجئين. وتعتبر عمليات الاستقصاء الرامية إلى معرفة أُسر الأطفال غير المصحوبين وجمع شمل هذه الأسر من المسائل ذات الأولوية العليا بالنسبة لليونيسيف. ويضطلع بهذه العملية مجلس اعتماد معاهد الرعاية. وتقدم عبوات لإعادة التوطين تشمل المواد الغذائية وغير الغذائية للأطفال الذين تم جمع شمل أُسرهم.

٦٢ - وتوفر اليونيسيف أيضا الدعم لأكثر من ٠٠٠ ٤ من الأطفال الأيتام أو المهجورين في ملاجئ الأيتام في مونروفيا. وقد زاد عدد الأطفال الذين تستضيفهم ملاجئ الأيتام نتيجة لأزمة نيسان/أبريل، رغم أنه

من المعروف أن عددا كبيرا من الأطفال الإضافيين من المفصولين عن أسرهم وليس من الأيتام. وتبذل الجهود لإعادتهم إلى أسرهم. ومن المعروف أيضا أن مئات من الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة محتجزون وراء خطوط القتال. غير أن وصول اليونيسيف إليهم يبقى متعذرا.

٦٣ - بالنسبة لإسداء المشورة في حالة صدمات الحرب، واصلت اليونيسيف تنفيذ برنامجها مع كلية طائفة صهيون الميثودية الأسقفية الأفريقية في مونروفيا لتدريب المستشارين. وفي نهاية عام ١٩٩٥، كان المشروع قد درب أكثر من ٢٠٠ مستشار يصلون إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠ من الأطفال والنساء. ويجري حاليا تدريب ٥٠ مستشارا إضافيا. ويأتي المستشارون من قطاع من المهن يشمل: المعلمون والممرضون والأطباء وعاملو وقادة المجتمعات المحلية فضلا عن مقدمي الرعاية الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت خطط من أجل مشروع لدعم الشباب المتأثر بالحرب تستهدف توفير مهارات القراءة والكتابة والمهارات المهنية والتقنية للشباب المتأثر بالحرب. ومن المقرر أن توضع هذه المشاريع عند مفترق الطرق حيث يميل الشباب إلى التجمع. وفي أماكن أخرى، تلقى نحو ٥٠٠ ١ من الشباب في ٢٢ مجتمعا محليا التدريب في مجال توليد الدخل بالاقتران ببرامج محو الأمية والمساعدة الغذائية.

٦٤ - وساعدت اليونيسيف أيضا في تدريب ٢٠ من مساعدي العلاج الطبيعي وتقويم الأعضاء، مما يعود بالفائدة على أكثر من ٥٠٠ طفل معوق. وأغلب هؤلاء الأطفال يتراوح سنهم بين ٧ سنوات و ١٩ سنة وهم يعانون من شلل الأطفال أو أصيبوا بعجز نتيجة للقتال. وتواصل اليونيسيف دعم مركز بندكت منّي لتأهيل الأطفال، وهو مركز إحالة للأطفال المعوقين جسديا والعجَزة في المناطق الريفية. غير أن عمل ورشة تقويم الأعضاء بالمركز قد توقف نتيجة للقتال في نيسان/أبريل.

٦٥ - وختاما، تواصل اليونيسيف القيام بدور رائد في إبراز محنة الأطفال وتعزيز حقوقهم. وعقدت حلقات عمل بشأن اتفاقية حقوق الطفل لتوعية صانعي القرارات وأعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليونيسيف كانت تقوم، عند اندلاع القتال في نيسان/أبريل، بوضع برامج من أجل ٠٠٠ ١٠ من الجنود الأطفال المرتقب تسريحهم خلال عملية التسريح.

٤ - المـُسنّون

٦٦ - عطلت الحرب أيضا هياكل المجتمع التي كانت تلبي احتياجات المسنين. وبالتالي فإن المسنين الذين يقدر عددهم بأكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص من السكان، قد تـُركوا بلا رعاية بسبب فرار أبنائهم أو وفاة أعضاء أسرهم. ووفقا لعمليات التقييم التي أجريت في مقاطعات بونغ ونيمبا ومارجيبي وغراند باسا ومونتسيرادو، فإن ٥٠ في المائة من المسنين المتروكين بلا مأوى، بينما تتطلب نسبة ٥٠ في المائة الباقية عناية ورعاية خاصتين. وهناك منظمتان غير حكوميتين محليتان هما منظمة الإغاثة الطارئة الخاصة بالمسنين ومنظمة ساعدوا شعبنا على البقاء (HOPE) تلبيان احتياجات المعوزين من أعضاء المجتمع، بدعم من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. غير أن الخدمات المقدمة لهؤلاء المسنين قد تعطلت بدرجة كبيرة نتيجة للقتال في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل.

٥ - سوء معاملة النساء والفتيات

٦٧ - ما زالت المرأة في ليبريا تتحمل عبئا غير متناسب من آثار الحرب. فقد أدى فَقد الأزواج إلى أن تحمل العبء الإضافي لتربية الأبناء وحدها. وقد تعرض عدد كبير من النساء للتعذيب والاغتصاب، كما اضطر بعضهن لمشاهدة قتل أحد أعضاء الأسرة. وبالرغم من أن امتناع هؤلاء الضحايا عن الإبلاغ عن هذه الحالات يجعل من الصعب إقرار مدى سوء معاملة النساء، فإن من الواضح أنهن تحمّلن العبء الأكبر للحرب. وقد قامت اليونيسيف، بالتعاون مع المجلس النسائي الوطني في ليبريا، بإنشاء مراكز لمن أسيئت معاملتهن من النساء والفتيات في مونروفيا وبوكانن. وقد توقف عمل هذه المراكز التي يُشار إليها باسم "مكان إقامة شقيقتي" نتيجة للقتال في نيسان/أبريل.

خامسا - المنظمات غير الحكومية

٦٨ - من المهم أن نؤكد أنه أمكن تحقيق الإنجازات الوارد وصفها آنفا، بدرجة كبيرة، نتيجة للجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية العاملة في البلد. فقبل القتال الذي وقع في ٦ نيسان/أبريل، كان هناك نحو ١٣ منظمة غير حكومية دولية وأكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية محلية تعمل كشركاء قيِّمين لوكالات الأمم المتحدة. وبصرف النظر عن عدم توفر الموارد والقدرة المحدودة، أنشئ نظام للتنسيق برئاسة مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة ينظم العلاقة المعقدة بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة مما أدى إلى التفاهم والتعاون واستخدام الموارد المتاحة إلى الحد الأقصى. وكانت المنظمات غير الحكومية رائدة في إقامة مواطئ قدم في المقاطعات التي أمكن الوصول إليها حديثا، وتحملت، أثناء ذلك، خسائر كبيرة في ممتلكاتها. وقد قامت كلها بأعمال جديرة بالثناء.

٦٩ - وفي حين أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية قد أُجبرت على الجلاء من ليبريا أثناء القتال في نيسان/أبريل، فقد بدأت تعود خلال أسابيع. وقد عادت الآن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية الهامة. وقامت هذه المنظمات غير الحكومية الدولية بأعمال حاسمة في مجال إنقاذ الحياة في أعقاب الأزمة، في نيسان/أبريل وأيار/مايو. واستجابة لاستمرار عدم استقرار الأمن، ولتلافي تكرار النهب الكريه وعدم احترام المنظمات الإنسانية وولاياتها، اتخذت المنظمات غير الحكومية الدولية قرارا صعبا بوقف جميع برامجها، باستثناء عمليات إنقاذ الحياة، إلى حين عودة مناخ أفضل للعمل.

سادسا - المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المانحين

٧٠ - تعتمد المساعدة الإنسانية في ليبريا على التبرعات التي يوفرها المجتمع الدولي. وقد ناشد النداء الموحد المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والذي شمل الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦، تقديم مبلغ ٨٥٣ ٢٥٧ ١١٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وفي ٢١ حزيران/يونيه، بلغت التبرعات المقدمة استجابة للنداء ٤٣٠ ٤٧٥ ٦٣ دولارا. وكانت الاستجابة لاحتياجات قطاع الأغذية ممتازة، بينما كان الدعم المقدم للأنشطة غير الغذائية ضعيفا.

٧١ - وخلال المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا المعقود بنيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قـُدمت تبرعات إضافية دعما لتنفيذ اتفاق أبوجا. وتم التعهد بما مجموعه ١٤٥,٧ مليون دولار؛ ويشمل هذا الرقم التبرعات المقدمة من أجل النداء الموحد المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة من أجل ليبريا. وتم توفير دعم إضافي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ومن بين دول أخرى، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مبلغ ١٠ مليون دولار لدعم السوقيات.

٧٢ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، دعا الأمين العام الدول الأعضاء والمانحين الآخرين إلى توفير معلومات عن المساعدة المقدمة إلى ليبريا في إطار قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠. وقد وردت ردود من الدول التالية.

استراليا

٧٣ - تبرعت حكومة استراليا بمليون دولار استرالي للنداء الموجه من برنامج الأغذية العالمي للحصول على المساعدة الغذائية لمساعدة ٠٠٠ ٤٦٤ من المشردين داخليا واللاجئين الليبريين في سيراليون.

الدانمرك

٧٤ - تبرعت حكومة الدانمرك بمبلغ ٧,٣ مليون كرونة دانمركية من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ليبريا عن طريق اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٥. وتبرعت بمبلغ ٤٥٠ ٢٩٥ ١٥ كرونة دانمركية إلى ليبريا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٦ حتى ٢٤ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه مبلغ ١,٢ مليون كرونة دانمركية عن طريق وكالة الأدفنتست للتنمية الغوثية في عام ١٩٩٦.

فنلندا

٧٥ - في عام ١٩٩٥، تبرعت حكومة فنلندا بمليون ماركا فنلندية لليونيسيف من أجل المساعدة الإنسانية في ليبريا. وفي عام ١٩٩٦، تبرعت فنلندا بما مجموعه ١,٥ مليون ماركا فنلندية عن طريق برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وجمعية الصليب الأحمر الفنلندية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ألمانيا

٧٦ - في عام ١٩٩٥، تبرعت وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبلغ مجموعه ٠٠٠ ٠٣٠ ٣ مارك ألماني عن طريق مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي عام ١٩٩٦، تبرعت وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية بمبلغ ٠٠٠ ٥٤٨ ١ مارك ألماني لمختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل المساعدة الإنسانية في ليبريا ومن أجل تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الليبريين في البلدان المجاورة.

إيطاليا

٧٧ - ساهمت حكومة إيطاليا في تقديم المساعدة الإنسانية في ليبريا بالقيام بما يلي: (أ) رحلات جوية إنسانية من مستودع إدارة الشؤون الإنسانية في بيزا إلى اللاجئين الليبريين في سيراليون، نقل إمدادات من البسكويت المرتفع البروتين، وبلغت التبرعات المالية المقدمة من الحكومة للنقل من بيزا إلى فريتاون ٠٠٠ ٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ (ب) التبرع بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عمليات الطوارئ لصالح اللاجئين الليبريين في كوت ديفوار.

اليابان

٧٨ - في الفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، وفّرت حكومة اليابان مبلغ ٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ليبريا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير مبلغ ٠٠٠ ٨٧٠ ١٠ دولار من أجل المعونة الغذائية الطارئة للاجئين والمشردين داخليا في ليبريا وسيراليون من خلال برنامج الأغذية العالمي.

لختنشتاين

٧٩ - استجابت حكومة لختنشتاين للنداء الموحد المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة بتقديم تبرع مالي بمبلغ ٠٠٠ ١٠ فرنك سويسري في شباط/فبراير ١٩٩٦، من أجل تسهيل عودة السلام والأحوال العادية في ليبريا.

النرويج

٨٠ - خلال عام ١٩٩٦، قدمت حكومة النرويج مبلغ ٧٩٨ ٦٧٣ ١٢ كرونة نرويجية من المساعدة إلى ليبريا، حتى ١١ تموز/يوليه. ووجهت المساعدة عن طريق برنامج الأغذية العالمي وكاريتاس النرويج، ومنظمة أطباء بلا حدود - أوسلو - وهيئة معونة الكنيسة النرويجية والصليب الأحمر النرويجي.

سويسرا

٨١ - تبرعت حكومة سويسرا بمبلغ ٠٠٠ ٢٦٥ ٢ فرنك سويسري من أجل المعونة الإنسانية المقدمة إلى ليبريا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة أطباء بلا حدود - سويسرا.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٨٢ - في عام ١٩٩٦، وفّرت المملكة المتحدة ما يقرب من ٣ مليون جنيه استرليني من الإغاثة الطارئة لحالات الكوارث، أغلبها لوكالات الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

سابعا - الخلاصـــة

٨٣ - لم تتغير الحالة الإنسانية في ليبريا تغيرا ملحوظا منذ تقديم التقرير السابق (A/50/522). فما زال أكثر من ١,٥ مليون من سكان ليبريا يعتمدون على المعونة الغوثية بوصفهم من اللاجئين والمشردين والمتأثرين بجوانب مختلفة من الحرب. وفي ظل الظروف الحالية التي تتسم باستمرار عدم اليقين والتقلب، لا يمكن إيصال المعونة الإنسانية المطلوبة وفقا للخطة المقررة قبل ذلك والمتمثلة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة. ورغم ذلك، حاول مجتمع المساعدة الإنسانية الاضطلاع بعدة عمليات تقييم والتوفيق بين الاحتياجات المقدرة والموارد المتاحة. وتظل الوجهة الرئيسية لأنشطة المجتمع الإنساني هي السعي الجماعي للوصول إلى الجميع وبالتالي، تلافي حدوث كارثة إنسانية على نطاق واسع. وقد تحقق ذلك حتى الآن بنجاح كبير رغم استمرار النزاع وما يصاحبه من انعدام الأمن.

٨٤ - ونظرا للجهود الدؤوبة للمجتمع الإنساني، لم تحدث مجاعة واسعة النطاق في البلد. وقد تم التغلب على المعدل المرتفع لسوء التغذية في مقاطعة بونغ ومناطق أخرى عن طريق برنامج متضافر للمعونة الغذائية. وجرى التحكم بشكل فعال في الأوبئة المـُعدية مثل الكوليرا والحمى الصفراء وفيروس الإيبولا. وكانت ومياه الشرب النقية والإمدادات الطبية متوفرة في أغلب المناطق التي يمكن الوصول إليها. وتم أيضا توفير المأوى لأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، بينما أنشئت عديد من المخيمات ومراكز التغذية في أجزاء كثيرة من البلد لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى شغل عدد متزايد من المشردين داخليا في أنشطة مدرة للدخل.

٨٥ - وأدى وقف إطلاق النار المقدم في اتفاق أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٥، وما صاحـَبه من هدوء نسبي في ذلك الوقت بدرجة كبيرة، إلى تعزيز قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية إلى العمل في مناطق من البلد كان من المتعذر الوصول إليها حتى ذلك الوقت. وسجلت إنجازات بارزة، منها على سبيل المثال، أن قوافل الإغاثة وصلت إلى زويدرو وفونجاما، للمرة الأولى منذ أكثر من سنة، في الفترة ما بين ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على التوالي. وبعد أن كانت هذه المجتمعات تعيش على الفواكه البرية والأدوية العشبية لفترة طويلة، تحسنت الحالة الغذائية والطبية لهذه المجتمعات بدرجة ملحوظة بوصول إمدادات الإغاثة مع القوافل الإنسانية. وانتقل أعضاء مجتمع المعونة الإنسانية في نفس الوقت إلى هـــذه المناطق وأقاموا أماكن لهم في زويدرو (الرؤية العالمية الدولية) وغرينفيل (منظمة أطباء بلا حدود فرنسا ومنظمة أوكسفورد للإغاثة من الجوع) وفوينجاما (منظمة أوكسفور للإغاثة من الجوع، ومنظمة أطباء بلا حدود - بلجيكا) وريفركريس (كنيسة كالفاري). وفي الوقت نفسه، وضع إطار لإعادة توطين وإدماج اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين، بالتشاور مع الوكالات الحكومية المعنية وقـُدم إلى الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية للموافقة عليه.

٨٦ - وتمت هذه التطورات الإيجابية رغم الحالة الأمنية والسياسية المتقلبة التي ظلت سائدة في داخل البلد وفي مونروفيا. كذلك، كشف القتال في مونروفيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو عدم الاحترام السافر

لمجتمع المساعدة الإنسانية من جانب الفصائل. وقد أدى النهب والتدمير الشامل للممتلكات التي تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات، إلى تعجيز وإهلاك أنشطة المجتمع الإنساني بحيث أصبحت أية محاولة جادة ترمي إلى إعادة البرامج إلى مستوى ما قبل نيسان/أبريل تتطلب بالضرورة إعادة استثمار هائلة في جميع مجالات المساعي الإنسانية. ونظرا لهذه التجاوزات، اتخذ مجتمع المساعدة الإنسانية وخاصة المنظمات غير الحكومية موقفا يتمثل في قصر عملياتها على أنشطة إنقاذ الحياة باستخدام الموارد المتوفرة فقط.

٨٧ - والمساعدة الإنسانية في ليبريا عند مفترق طرق، في الوقت الحالي. ومن المحتمل أن تواصل الشواغل القصيرة الأجل عصفها بالبرامج الإنسانية. وجدير بالملاحظة أيضا أن تعبئة الموارد أصبح مشكوكا فيه بدرجة أكبر. وفي حين أن الانتشار الحالي للمنظمات الإنسانية قادر على التصدي فورا لحالات الطوارئ الصغيرة، فإنه غير مزود بشكل ملائم بما يلزم من معدات وموظفين للاستجابة بصورة فعالة لحالات الطوارئ أو الأوبئة أو الكوارث الهامة. ورغم هذه الصعوبات، فإن مجتمع المساعدة الإنسانية لم ينظر في فكرة الانسحاب الكامل. فقد اغتنم المجتمع الإنساني كل فرصة لتأكيد التزامه باستمرار المساعدة الغوثية في إطار مبادئ وبروتوكولات العمليات الإنسانية. ومن المرجو، حاليا، أن تكلل الجهود السياسية الجارية للمجتمع الدولي، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالنجاح، وأن يفي زعماء الفصائل بالتزامهم، المعلن في آب/أغسطس ١٩٩٦، بالوقف الكامل للأعمال العدائية وبنزع سلاح قواتهم.

- - - - -